إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/216
للنشر الفوري
٥ يونيو ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع مصر
يقضي بعقد اتفاق للاستعداد الائتماني بقيمة ٣ مليارات دولار أمريكي

توصلت بعثة من صندوق النقد الدولي برئاسة السيدة راتنا ساهاي، نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع السلطات المصرية يقضي بعقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته اثني عشر شهرا بقيمة ١,٨٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣ مليارات دولار أمريكي) لدعم برنامج الحكومة الاقتصادي للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ (من الأول من يوليو إلى ٣٠ يونيو). ومن المتوقع عرض الطلب المقدم من مصر لعقد اتفاق للاستعداد الائتماني مع الصندوق إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في يوليو القادم.

وقد أدلت السيدة ساهاي بالبيان التالي في القاهرة في ختام بعثة خبراء الصندوق:

"عقب الثورة المصرية وفي فترة تتخللها التحديات المصاحبة للتحول السياسي، وضعت السلطات المصرية برنامجا اقتصاديا وطنيا يستهدف في الأساس تعزيز العدالة الاجتماعية. وتسعى التدابير المحددة في البرنامج إلى دعم التعافي الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، ومساعدة الأُسر محدودة الدخل، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

كما أعلنت السلطات المصرية:

"ويتيح مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ إنفاق موارد إضافية لتوفير الوظائف وحماية الفقراء، مع الحد من اتساع العجز المالي. وتركز النفقات على الاستثمار في رأس المال البشري والقطاع الاجتماعي، وكذلك على الأشغال العامة كثيفة العمالة من أجل تشجيع النمو الداعم لزيادة فرص العمل الجديدة.

"وعلى جانب الإيرادات، تتضمن الموازنة عددا من الإصلاحات الضريبية لتوليد الموارد اللازمة لزيادة الإنفاق الاجتماعي وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال زيادة معتدلة في تصاعدية النظام الضريبي. وستكون هذه الإصلاحات مصحوبة بجهود لتحسين الإدارة الضريبية وزيادة الالتزام بدفع الضريبة.

"وسيتم تمويل جانب من عجز الموازنة من خلال المنح الخارجية والقروض المقدمة من شركاء التنمية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي. وتضمن هذه الاستراتيجية استمرار توافر الموارد المحلية الكافية لتغطية احتياجات الائتمان لدى القطاع الخاص، كما تساعد على تخفيض تكاليف الاقتراض وإطالة آجال استحقاق الدين العام.

"وستهدف السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وهو ما يشمل الحفاظ على مستوى مريح من الاحتياطيات يضمن لمصر الوقاية الكافية من الصدمات غير المتوقعة. وستظل السياسة النقدية تهدف إلى تخفيض التضخم على المدى المتوسط ليصل إلى مستوى قريب من مستوى التضخم لدى شركاء مصر التجاريين.

"وستكون سياسات القطاع المالي موجهة للحفاظ على قوة النظام المصرفي وحماية الاستقرار المالي المحلي. وفي هذا الصدد، سيواصل البنك المركزي المصري تعزيز جودة الرقابة المصرفية، بما في ذلك اعتماد اتفاقية بازل ٢.

"كذلك تخطط السلطات لزيادة الشفافية وتهيئة مناخ أكثر تنافسية لممارسة الأعمال، مع تركيز خاص على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل مصدرا لفرص العمل الجديدة في الاقتصاد.

"ويتطلب الأمر عددا من الإصلاحات الهيكلية، منها التحول إلى ضريبة استهلاك على غرار ضريبة القيمة المضافة وإصلاح نظام الدعم الذي يتسم بقدر كبير من عدم التكافؤ والتكلفة المرتفعة، من أجل تحسين كفاءة الإنفاق العام والعمل على تخفيض عجز المالية العامة في المدى المتوسط. ونتفق مع الحكومة في رأيها من حيث عدم إمكانية تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل فوري في سياق هذا الاتفاق نظرا للحاجة إلى عمل تحضيري إضافي يضمن وجود شبكة فعالة للأمان الاجتماعي توفر الحماية للأسر منخفضة الدخل. وتنوي الحكومة إعداد خريطة طريق تسهل تنفيذ هذه الإصلاحات في المستقبل."

وختاما قالت السيدة ساهاي: "ويمثل البرنامج الاقتصادي الذي حددته السلطات خطوة أولى نحو وضع الأساس لنمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص ويشمل جميع المواطنين. وستؤدي المساندة المقدمة من المجتمع الدولي إلى تيسير جهود السلطات إلى حد كبير في سعيها لتحقيق أهدافها الاقتصادية، والصندوق ملتزم في نفس السياق بمساندة مصر وشعبها عن طريق الاتفاق المزمع."